

## التعليم العالي وأنظمة الرعاية الاجتماعية في مصر وتونس

آسيا الميهي

مارس 2015

يقدم هذا البحث تحليلاً مقارناً لسياسات التعليم العالي في مصر وتونس في سياق تخفيض نفقات سياسات الرعاية الاجتماعية في كلا البلدين وفي الشرق الأوسط بشكل عام أكثر. ويتبنى البحث مفهوم "نظام مساواة قائم على الضمان" لتحديد التطور التاريخي في مصر وتونس لفوائد الرعاية الاجتماعية القائمة على التوظيف التفاضلي بمكونات متساوية. ويقول البحث إنه بالرغم من إعادة هيكلة عناصر الحماية الاجتماعية (معونات الطعام، المعاشات، التحويلات النقدية، والمبادرات الإنتاجية) لأنظمة الرعاية الاجتماعية في البلدين في إطار نماذج مشابهة، فإن البلدين سعيا إلى إصلاحات تعليم عال مميزة في الأعوام الأخيرة. ويقول البحث أيضاً إن الدراسات الأكاديمية حول دولة الرفاه يجب أن تستخدم التحليلات المقارنة لتصميم وتطوير السياسة الاجتماعية في العالم النامي ويجب أن تتضمن التعليم والتعليم العالي كحقل لمسؤوليات الدولة في الرعاية الاجتماعية.

تجلت الإشارات الأولى إلى الإجهاد في سياسات الرعاية الاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات، العقود التي اتسمت بمحاولات لقطع المعونات، وتراجع في الأجور العامة، وارتفاع في أجور التعليم العالي، وتأخيرات في التوظيف العام. وبعد الأزمات المالية في أواخر الثمانينيات، دخلت أنظمة الرعاية الاجتماعية في مصر وتونس طوراً منهجياً من تخفيض النفقات. وتكمن المفارقة هنا في أن هذا لم يقوّض أسس أنظمة الرعاية الاجتماعية المستندة إلى الضمان في البلدين؛ فقد تم، مثلاً، الحفاظ على أطر السياسة التي تحكم المعاشات وأنظمة الدعم الحكومي. على أي حال، إن تطبيق نموذج التطور النيوليبرالي في البلدين جار، وهذا ما يشير إليه البحث كسيرورة "خفض نفقات خفية" في المكانين.

وفي سياق مجال مالي محدود، واندماج متزايد في الاقتصاد العالمي، وتدويل التعليم، عكست نماذج الإدارة البازغة للتعليم العالي التوترات بين وجهات نظر إيديولوجية بديلة حول

دور الدولة إزاء السوق في التوفير المباشر للتعليم. وحصلت في كثير من بلدان المنطقة "تغيرات خفية" في قواعد الحصول على التعليم، ووصول مزودين خاصين جدد، بدرجات متفاوتة.

إن تحليلاً مقارناً للاقتصاد السياسي لإنفاقات التعليم العالي في مصر وتونس، وتطور قواعد الحصول على التعليم، يقرب البلدين من "أنظمة الرعاية الاجتماعية المحافظة" بحسب معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتوسع هذه الأنظمة المستويات المعتدلة لاستقلالية مواطنيها عن السوق بينما تحافظ على التقسيمات الطبقية التقليدية وتحافظ على الإسهام المهم للعائلة والسوق في توفير التعليم العالي. لكن نسبة الإنفاق العام على التعليم في مصر (بالمقارنة مع الإنفاق الكلي على التعليم العالي)، ووجود مؤسسات تعليم ما بعد ثانوي خاصة عديدة، والتسجيل غير العادل في المؤسسات العامة، والبنية المجزأة بشكل كبير لقطاع التعليم العالي يبينون أن نظام مصر أقل مساواة من نظام تونس. وبالرغم من أن الحكومات التونسية لم تجار إصلاحات ناصر في مصر في الخمسينيات في جعل توفر التعليم شاملاً ببرنامج دعم حكومي، إلا أن أداءها كان أفضل في مسألة الحماية من السوق، وتوفير التعليم، ومقايضة تعليمها العالي. علاوة على ذلك، دعمت إعادة هيكلة النظام التعليمي أداء تونس المتفوق في التدريب المهني، الذي سمح، بشكل مرن، بالتحقق التدريجي لكل من المهارات العامة والخاصة بالمهنة دون فرض تقسيم.

تمت إصلاحات التعليم العالي بشكل مختلف في خلفيتين. وبينما طبقت مصر حوافز مالية تنافسية ومعتمدة من البنى "المستقلة" المنشأة حديثاً (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتقويم التعليم وصندوق دعم تعزيز التعليم العالي)، تبنت تونس ترتيبات غير مركزية مستندة إلى التعاقد مع وزارة التعليم العالي لتشجيع البرامج المتصلة بسوق العمالة وتحسين جودة التعليم والتعلم.

كشفت الانتفاضات الأخيرة في المنطقة حالات الظلم التي تعرض لها الشبان، وبينها الظلم المتزايد للنظام وعدم اتساق التعليم الجامعي مع سوق العمل؛ وشددت أيضاً على مخاوف أعضاء الهيئة التدريسية حيال الاستقلالية الأكاديمية والحريات. وبقي موضوع استقلالية الجامعة عن الدولة موضوع صراعات في البلدين. ففي مصر، ساعدت حركة التاسع من مارس آذار في تحقيق استقلالية إدارية أكبر في أعقاب ثورة 25 يناير، لكن نجاحها كان

محدوداً وقصير العمر. وبقيت قرارات الترقيات والتسجيل ومواعيد بدء الدوام ونهايته في الأعوام الدراسية خارج اختصاص الجامعة، إلى حد كبير، وفي أيدي وكالات الدولة. وخضع نظام الإدارة اللامركزي تاريخياً لجدل متزايد من قبل الهيئة التدريسية والطلاب الذين نشدوا المزيد من الاستقلالية من ناحية، ومن قبل الجماعات الدينية الراديكالية في الجامعة التي تهدد بقمع الحريات الأكاديمية، من ناحية أخرى.

فشلت جهود تعزيز المسؤولية الأكاديمية في مصر في إدخال آليات مراقبة صالحة طويلة الأمد، وأخفقت في تنشيط أداء الهيئة التدريسية. أما في تونس فقد برهنت المحاولات لربط التمويل بالأداء أنها غير كافية في غياب مؤسسة فعالة تشرف على الجودة وإجماع واسع على إعادة تنظيم العلاقات بين الجامعة والدولة. وبينما بدأ أصحاب المصلحة في تونس في أن ينتظموا رسمياً في الجامعات، ويصارعوا لممارسة صوتهم في صناعة القرار، فإن بنى الجامعة الشاملة سورياً في مصر يتواصل خطفها من خلال التذرع بمخاوف أمنية مصعّدة تقوّض ممارسات المشاركة الناشئة. وفي كلا السياقين، وبالرغم من أكثر من عقد من الإصلاحات الموجهة إلى السوق، لا تقوم ممارسات الإدارة البازغة في الجامعات بخرط الفاعلين الخاصين بصورة رسمية.

يستطيع المرء القول في النهاية بأن مستقبل إدارة التعليم العالي في كلا البلدين يكتنفه غموض متزايد. وفي كلا السياقين، أظهرت التطورات في أعقاب الانتفاضات أن استدامة الإصلاحات مشكوك به بسبب الافتقار إلى الموارد، وغياب رؤية لإصلاح طويل الأمد، وعدم توفّر الإرادة السياسية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وكذلك المعارضة من داخل الحكومة، وأعضاء الهيئة التدريسية، وشرائح المجتمع العريضة. وبسبب العودة المتواصلة إلى المركزية، وتردد الفاعلين الخاصين في تمرير الاستثمارات، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، يبدو أنه من المرجح أن يُحافظ على دور الدولة المهيمن في القطاع على المدى القصير والمتوسط.